

أثر الحوكمة في تحسين مستوى الأداء المالي للبنوك الاردنية: الدور المعدل لهيكل الملكية والاستدامة

**The Impact of Governance on Improving the Financial Performance of Jordanian Banks: The Moderating Role of Ownership Structure and Sustainability**

إعداد الطالب: عبدالرحمن محمود النواصرة

بإشراف الاستاذ الدكتور: احمد رضا غربال،

استاذ التعليم العالي في الاحصاء المطبق في التصرف بكلية العلوم الاقتصادية والتصريف بصفافص

**Prepared by:** Abdulrahman Al-Nawasrah

**Supervised by:** Prof. Dr. Ahmad Gherbal

تاريخ قبول البحث: 2025 / 9 / 25

تاريخ استلام البحث: 2025 / 7 / 23

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة بأبعادها (حجم مجلس الإدارة، استقلالية الأعضاء، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) في تحسين مستوى الأداء المالي بأبعاده (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) للبنوك الأردنية في ظل وجود هيكل الملكية والاستدامة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات والمعلومات من التقارير المالية للبنوك الأردنية. أما مجتمع الدراسة تكون من جميع البنوك الأردنية للفترة 2015-2023. في حين بلغت عينة الدراسة (14) بنك. استخدمت الدراسة البرنامج الإحصائي (EViews) من خلال المقاطع الزمنية Panel Data للقيام بعملية التحليل الإحصائي. بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر دال إحصائياً للحوكمة على الأداء المالي في البنوك الأردنية، كما وبينت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر الحوكمة بأبعادها مجتمعة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليدي). وأوصت الدراسة بتعزيز هيكل الملكية في مراقبة الأداء المالي نظراً لتأثير هيكل الملكية على العلاقة ما بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك الأردنية.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، الأداء المالي، هيكل الملكية، الإستدامة، البنوك الاردنية.

**Abstract**

This study aimed to examine the impact of corporate governance dimensions (board size, members' independence, and CEO duality) on enhancing the level of financial performance dimensions (return on assets and return on equity) of Jordanian banks in the presence of ownership structure and sustainability. The study employed a descriptive-analytical approach to achieve its objective, collecting data and information from the financial reports of Jordanian banks. The study population consisted of all Jordanian banks during the period 2015–2023, while the study sample comprised 14 banks. The statistical program (EViews) was used with panel data to conduct the statistical analysis. The findings revealed no statistically significant impact of corporate governance on the financial performance of Jordanian banks. Moreover, the results showed no statistically significant differences in the effect of the combined governance dimensions (board size, board members' independence, and CEO duality) on financial performance attributable to the bank type (Islamic or conventional). The study recommended strengthening the ownership structure in monitoring financial performance, given its influence on the relationship between corporate governance and financial performance in Jordanian banks.

**Keywords:** Corporate governance, financial performance, ownership structure, sustainability, Jordanian banks.

## المقدمة العامة

## اولاً: تمهيد عام

تتسم البيئة المالية والمصرفية تتسم بالتغير السريع، وتزايد حدة المنافسة والتعقيدات التنظيمية، أصبحت المؤسسات المصرفية في حاجة ماسة إلى تحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز شفافيتها لضمان الاستدامة والنمو. تلعب البنوك دوراً محورياً في الاقتصاد من خلال الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، الأمر الذي يجعل من أدائها المالي محوراً رئيسياً لصناع القرار والجهات الرقابية والمستثمرين على حد سواء، وبالنظر إلى الدور المتزايد للحوكمة والشفافية في القطاع المالي، ازدادت أهمية تحليل العوامل التي تساهم في تحسين الأداء المالي، ومن أبرز هذه العوامل الحوكمة المؤسسية وهيكل الملكية، باعتبارهما من أبرز أدوات الرقابة والمساءلة المؤسسية (OECD, 2015).

الحوكمة هي الإطار الذي يتم من خلاله توجيه الشركات ومراقبتها، وتتمثل في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، ينظر إلى الحوكمة الجيدة على أنها أداة لتعزيز الشفافية والحد من تضارب المصالح وتحقيق الاستدامة على المدى الويل. وفي السياق الأردني، تولي الجهات الرقابية مثل البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية اهتماماً خاصاً بتطبيق مبادئ الحوكمة استناداً إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وقد بينت دراسة البطاينة وآخرون (2019) أن مستوى الإفصاح وتشكيل مجلس الإدارة وتعدد لجانته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين الأداء المالي للبنوك الأردنية.

يعد الأداء المالي مؤشراً أساسياً على مدى كفاءة البنك في إدارة موارده المالية وتحقيق أهدافه الاستراتيجية، وتشمل مقاييس الأداء المالي الشائعة في القطاع المصرفي كلاً من العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة الكفاءة التشغيلية. وتزداد أهمية هذه المؤشرات في بيئة مصرفية تتطلب تحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر. وقد أكدت دراسات سابقة مثل دراسة (Aldalayeen, 2017) أن الأداء المالي للبنوك يرتبط ارتباطاً إيجابياً بمستوى الالتزام بممارسات الحوكمة الجيدة. كما أن التغيرات في الأداء المالي قد تكون مؤشراً على جودة نظام الرقابة الداخلية وفعالية الإدارة.

ويعد هيكل الملكية هو أحد العوامل الهيكلية المهمة التي تؤثر على الحوكمة الداخلية للبنك، ويشمل طبيعة وتوزيع حقوق الملكية بين فئات مختلفة من المساهمين، مثل المستثمرين الأجانب، والمؤسسات المالية، والملاك الكبار (التركز). لكل نوع من هذه الهياكل تأثيراته المحتملة على الأداء المالي. فالملكية الأجنبية غالباً ما ترتبط بنقل المعرفة وتحسين ممارسات الإدارة، بينما تميل الملكية المؤسسية إلى تعزيز الرقابة والمساءلة داخل المؤسسة. بالمقابل، قد يؤدي تركيز الملكية بيد قلة من المساهمين إلى سيطرة مفرطة تضعف من فعالية مجلس الإدارة. وقد أظهرت دراسة (Loay et al, 2018) أن الملكية المؤسسية والأجنبية لها تأثير إيجابي على أداء البنوك الأردنية، بينما التركيز الشديد في الملكية قد يضعف الحوكمة الفعالة. كذلك، خلصت دراسة الشطي (2020) إلى أن تركيز الملكية يضعف العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك العربية.

من جانب آخر، أصبح مفهوم الاستدامة محورياً أساسياً في الدراسات الحديثة، إذ لم تعد المؤسسات المالية تركز على الأداء المالي فحسب، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشير الأبحاث إلى أن تطبيق ممارسات الاستدامة يعزز من سمعة البنك، ويجذب الاستثمارات المستدامة، ويقلل المخاطر التشغيلية والمالية على المدى الطويل. وفي البنوك الأردنية، تمثل الاستدامة أداة استراتيجية لتحسين الأداء المالي، لا سيما في ظل الضغوط العالمية والإقليمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

### ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تشير الدراسات العالمية كدراسة (La Porta et al, 1999) إلى أن فعالية الحوكمة لا يمكن فصلها عن طبيعة هيكل الملكية، حيث يؤثر هذا الهيكل في مدى استقلالية مجلس الإدارة، وكفاءة اللجان، ودرجة الإفصاح، وبالتالي في الأداء المالي العام. كما أن البنية الملكية في الدول النامية - ومنها الأردن - تتسم بخصائص مختلفة عن نظيرتها في الدول المتقدمة، مثل ارتفاع معدلات تركيز الملكية، وهيمنة بعض المساهمين الاستراتيجيين، مما يخلق بيئة خاصة تتطلب دراسة متعمقة.

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى تأثير الحوكمة على تحسين الأداء المالي للبنوك الأردنية، مع التركيز على الدور المعدل لهيكل الملكية والاستدامة. فغياب الشفافية في توزيع الملكية أو ضعف الاهتمام بالاستدامة قد يقلل من فعالية الحوكمة في تحسين الأداء المالي. وبالمقابل، يمكن أن يسهم هيكل ملكية متوازن ومستدام في تعزيز كفاءة الإدارة والرقابة، مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداء المالي، كما أن الدراسات السابقة أظهرت تناقضات في النتائج حول العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي، إذ وجدت بعض الدراسات وجود تأثير إيجابي (Yilmaz et al, 2024)، بينما لم تجد أخرى دلالات إحصائية قوية في السياقات المماثلة، هذا يبرز الحاجة إلى دراسة هذه العلاقة في الأردن، خاصة مع مراعاة تأثير هيكل الملكية الذي يحدد القوة النسبية للمساهمين الرئيسيين، والاستدامة التي تمثل بعداً جديداً في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية.

تظهر الدراسات السابقة أن هناك فجوة بحثية في تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات في السياق الأردني، فقد ركزت أغلب الدراسات على البنوك الغربية أو البنوك العربية الأخرى، مع تجاهل الدور المتفاعل بين هيكل الملكية والاستدامة كعوامل معدلة في العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي. لذلك، تأتي هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة، من خلال تقديم نموذج متكامل يوضح كيفية تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الأردنية في ظل وجود هيكل ملكية محدد ومستوى متفاوت من الالتزام بالاستدامة، وبناءً على سبق فإن إشكالية الدراسة الأساسية تتمحور حول الإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد فروقات دالة احصائياً لأثر الحوكمة بأبعادها (حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليدي)؟.

### ثالثاً: الفرضية الرئيسية

**H01:** لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر للحوكمة بأبعادها مجتمعة (حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليدي).

#### رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة في التعرف على أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الأردنية والدور المعدل لهيكل الملكية ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة في الجانبين الآتيين:

**الأهمية العلمية (النظرية):** تتبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع الحوكمة والاداء المالي بالإضافة الى هيكل الملكية والاستدامة، حيث تم تقديم إطاراً نظرياً وافياً من حيث المفهوم والأهمية وبيان العلاقة بين هذه المتغيرات وذلك من واقع الكتب والدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات، بحيث يسعى الباحث إلى ان يساهم هذا الإطار النظري في إثراء المكتبة العربية ومساعدة الباحثين مستقبلاً في الحصول على هذه المعلومات ببسر وسهولة.

**الأهمية العملية (التطبيقية):** تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في سعيها لبيان أثر الحوكمة في الأداء المالي في البنوك الأردنية والدور المعدل لهيكل الملكية والاستدامة، وتساعد هذه الدراسة في تحسين أداء البنوك من خلال تعزيز فهمها لتأثير الحوكمة على تحديد السياسات المالية المثلى، بشكل يمكن المدراء التنفيذيين واصحاب القرار في البنوك من فهم أفضل حول تطوره وتأثيره على الأداء المالي، الأمر الذي يمكن أن، يساعد في تحسين بيئة الاعمال من خلال توفير رؤى استراتيجية لتعزيز الاستثمار والنمو الإقتصادي ويساهم في تعزيز شفافية المعلومات المالية المقدمة من قبل البنوك .

#### خامساً: أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الفروقات الداله احصائياً لأثر الحوكمة بأبعادها (حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليد

## الإطار المفاهيمي للحوكمة وهيكل الملكية والاستدامة والاداء المالي

## المبحث الأول: الحوكمة المصرفية

## مفهوم الحوكمة المصرفية

أشار (Scherer & Voegtin, 2020) الى انها نظام يركز على خلق توازن بين مصالح الأطراف الداخلية من جهة، والأطراف الأخرى (الخارجيين والحكومات والمجتمعات المحلية) من جهة أخرى، من أجل ضمان سلوك الإدارة، وأداء متميز ونمو مستدام.

ومن وجهة نظر (Aguilera et al (2021) أعتبرو الحوكمة مجموعة من الإرشادات لتوجيه ومراقبة الاعمال عبر مجموعة من القواعد والمبادئ لحفظ الحقوق وتبيان الواجبات التي يتحملها مختلف الاطراف في البنوك مثل مجلس الادارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

ويرى الباحث من خلال المفاهيم السابقة بأن هناك بنود رئيسية ينطوي عليها مفهوم الحوكمة منها:

1. مجموعة من القواعد والمبادئ.
2. تنظيم وضبط العلاقة بين الادارة والاطراف المؤثرة في البنك.
3. إرشاد البنوك نحو الطريق الصحيح في التشغيل والإستثمار حسب التشريعات القانونية في الدولة.

## أبعاد الحوكمة المصرفية

أشارت العديد من الدراسات لطرق متنوعة لقياس الحوكمة قد ارتأ الباحث الى اختبار ثلاثة أبعاد لقياس الحوكمة تمثلت في (حجم مجلس الادارة، استقلالية الاعضاء، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) ويبين الشكل التالي هذه الابعاد وفيما يليه شرح مفصل عنه (Jamal, 2014):



الشكل رقم (1) ابعاد الحوكمة من إعداد الباحث بتصريف



أولاً: حجم المجلس: يعد مجلس الإدارة جزءاً هاماً من هيكل الحاكمية، وبالتالي فإنه يُطرح السؤال عن العدد المثالي لأعضاء المجلس، وحجم مجلس الإدارة يمثلته فعالية أعضائه في مراقبة المديرين والإشراف عليهم، وتحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من وجهة نظر (Jaimuk et al, 2020) بمايلي:

1. مسؤولية مجلس الإدارة في تقييم وتشغيل نظم رقابة فعالة.
  2. إتخاذ مجلس الإدارة القرارات الصحيحة التي تحقق مصلحة كافة الأطراف المستفيدة.
  3. إلزام كافة الأعضاء بتمثيل كافة المساهمين والعمل على تحقيق مصلحة البنك.
- ويرى الباحث، إن فاعلية مجلس الإدارة لا تُقاس فقط بقدرته على رسم السياسات العليا، بل بكفاءته في ضمان استدامة الالتزام بمبادئ الحوكمة ومتابعة تنفيذها، بما يحقق التوازن بين الرقابة والتمكين الإداري.

ثانياً: استقلالية الأعضاء: تُعدّ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق فعالية الحوكمة، كونها تمثل الضمانة الجوهرية للفصل بين الملكية والإدارة، وتسهم في تقليص احتمالات تضارب المصالح بين أصحاب المصالح المختلفين. فكلما زادت درجة الاستقلالية، ارتفعت قدرة المجلس على اتخاذ قرارات موضوعية، قائمة على المصلحة العامة للبنك، لا على الاعتبارات الشخصية (Qi et al., 2017)، ويُقصد بالاستقلالية قدرة عضو المجلس على أداء مهامه بعيداً عن التأثيرات الداخلية أو الخارجية التي قد تعيق حياده أو تنال من قدرته على اتخاذ قرارات نزيهة، وهذا يتضمن على سبيل المثال، ألا يكون العضو التنفيذي ممثلاً لمصالح مباشرة أو غير مباشرة لكبار المساهمين، وألا تكون له علاقات مالية أو إدارية سابقة قد تؤثر على موضوعيته. (Tricker, 2023)

ويرى الباحث إن الاستقلالية لا يجب أن تُفهم فقط بوصفها صفة قانونية تُمنح بناءً على عدم الارتباط الرسمي بالبنك، وإنما يجب أن تُقاس فعلياً بناءً على السلوك المهني والقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة تُحقق الصالح العام، لا سيما في الشركات أو البنوك التي تهيمن فيها الملكية العائلية أو التركز في حصص كبار المساهمين، حيث تزداد مخاطر التحيز والتأثير غير المباشر على الإدارة.

**ثالثاً: ازدواجية مهام المدير التنفيذي:** يمكن التعبير عن ازدواجية مهام المدير التنفيذي من خلال الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي حيث تعد عاملاً مهماً في كفاءة عمل المجلس باعتبارها احد العوامل التي تقلل تضارب المصالح بين الادارة والمالكين وتساعد المجلس على القيام بمهامه الرقابية والإشرافية بشكل فعال وفي حال تم الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي يؤثر ذلك بشكل إيجابي على القيمة السوقية للبنك (Gill & Obradovich, 2012).

تحدث الإزدواجية بحالة أن يشغل شخص واحد منصب رئيس المجلس ومنصب المدير التنفيذي للبنك، وحسب ما ذكرت الدراسات السابقة أن الفصل بين هاتين الوظائفيتين يعد مؤشراً هاماً للحوكمة الرشيدة بالبنوك (البحراوي، 2021) إذ لا يجوز لشخص واحد أن يجمع بين منصبتين تنفيذيتين بهذا الحجم في البنك ويعد الفصل بين الوظائفيتين أحد ممارسات الحوكمة الناجحة والتي تؤدي لإيجاد التوازن الملائم في السلطة وزيادة المسائلة، وبما يؤدي إلى استقلالية القرارات المتخذة من المجلس؛ ويفيد ذلك في رفع كفاءة مجلس الإدارة وتحسين فعاليته في تأدية دوره الإشرافي والرقابي على الإدارة التنفيذية، وهذا يعمل على تحفيز المديرين لتحسين أدائهم وتعظيم قيمة البنك وتعزيز مركزها التنافسي يقابلها بذل جهده في تخفيض تكاليف الوكالة وضمان بقاء استمرار نشاط البنك (Tarighi, et al, 2022).

### المبحث الثاني: هيكل الملكية

يعد مفهوم هيكل الملكية من المفاهيم التي انتشرت بعد توسع النشاط الاقتصادي في بدايات القرن الماضي، ويقصد بهيكل ملكية البنوك النسبة المئوية من الأسهم المملوكة من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين.

يُعرّف الأنصاري والأتروشي (2019) هيكل الملكية على أنه التوزيع النسبي لحقوق الملكية بين الأطراف المساهمة في البنك، أي النسبة التي يمتلكها كل مساهم من رأس المال الكلي، ومدى تركيز هذه الملكية بين عدد قليل من المساهمين أو انتشارها بين عدد كبير منهم.

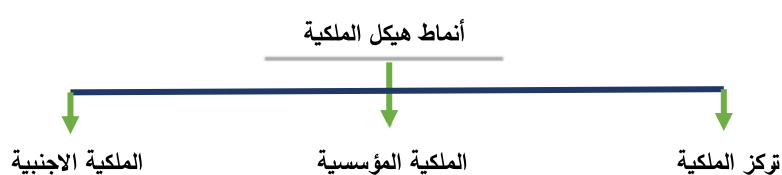
كما عرف ابو يحيى والذنيبات (2019) هيكل الملكية بأنه الخليط من حصص الملاك التي تعبر عن راس مال البنك، ويبين هويتهم وحجم ممتلكاتهم، وهو من أهم المتغيرات التي تؤثر على البنك.

وأشار زعرب ومسمح (2020) ان هيكل الملكية يتم تعريفه من خلال توزيع الاسهم فيما يتعلق بالاصوات ورأس المال ومن خلال هوية أصحاب الأسهم.

ويرى الباحث أن هيكل الملكية يعبر عن معرفة من هم أصحاب المال المملوك، ونسبة أسهمهم في البنك.

### أنماط هيكل الملكية

تختلف أنماط هياكل الملكية بين الدول وكذلك على مستوى الشركات والبنوك التي تعمل في نفس القطاع وفي نفس الدولة، وبالتالي فإنه لا يوجد إتفاق على نمط محدد للهيكل أو وجود نمط معياري، ويعود ذلك لاختلاف طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والمنهج الاقتصادي بين الدول، كذلك وجود تفاوت في الظروف الداخلية للبنوك، من حيث القدرة الرقابية للمساهمين على المدراء والقدرة في الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم أداء إدارة البنك الأمر الذي أدى إلى تنوع أنماط الملكية (السمادون، 2020). وقد تم في هذه الدراسة بناءً على ما قدمته الدراسات السابقة وبالإعتماد على دراسة كل من (الشعار، 2024) ودراسة (Astuti et al, 2023) ودراسة (الحنائي، 2019) إختيار ثلاثة أنماط لقياس هيكل الملكية ويوضح الشكل التالي هذه الأنماط ويليها شرح مفصل عنها:



### الشكل رقم (2) أنماط هيكل الملكية التي تم اعتمادها في الدراسة

أولاً: **تركز الملكية:** تتركز هذه الملكية في عدد من الملاك ما يمتلكون نسبة عالية من الأسهم التي تسمح لهم بالمشاركة في إدارة البنك وإرشاده مالياً وتشغيلياً، ولكن ما يأخذ عليها بأنها عندما تتركز الملكية يتحكمون في البنك، فهم يمتلكون الجزء الأكبر من أسهم البنك ولهم إمتيازات التصويت وبالتالي، فإن هذا يضعهم في موقع قوي يستمرون في الهيمنة حتى عندما يكون هناك صراع على السيطرة مع الأقلية من

المساهمين، واهتمام المساهمين الكبار بمصالحهم الخاصة عن طريق التلاعب بمعلومات الأرباح، ويفرض التركيز العالي للملكية تكاليف عالية على صغار المستثمرين الراغبين في ممارسة حقوقهم في التحكم والتدفقات النقدية (Alahdal et al, 2020).

**ثانياً: الملكية المؤسسية:** وهي الجزء المملوك من أسهم البنك من قبل الشركات أو المؤسسات المحلية فهي تمثل ملكية الأسهم العائدة للمؤسسات في شركات أخرى (عبد الزهرة, 2016)، وتحسن الملكية المؤسسية من قدرة الصناعة والقدرة التنافسية للاستثمار إذ يمتلك المستثمرون الكبار المزيد من الموارد والحوافز المراقبة الأعمال في البنوك والشركات (Munir, 2017)، وبالتالي فهي مرتبطة بوجود مجموعة من المستثمرين الذين يمتلكون حصة معينة داخل البنك وليس مجرد أشخاص مؤثرين على السياسات الإدارية والمالية المتبناه داخل البنك، ويعرف المستثمر المؤسسي على أنه شركة أو مؤسسة تقوم بتخصيص مبالغ كبيرة من المال واستثمار هذه المبالغ في الأموال المنقولة، السندات المالية، الأوراق المالية أو أي شكل من أشكال الاستثمار داخل البنك أخرى (Ogabo et al, 2021).

**ثالثاً: الملكية الأجنبية:** تعني نسبة الأسهم المملوكة من الأشخاص الذين لا يحملون جنسية الدولة التي تعمل بها البنك إلى إجمالي عدد الأسهم، وتشير إلى أن المستثمرين الأجانب يمكنهم مراقبة فريق الإدارة عن قرب، أن وجود الملكية الأجنبية في أسهم البنوك غالباً ما يؤدي الى تحسين أدائها، وذلك بسبب تحسين الرقابة والإشراف على إدارة البنك، وتعني الملكية الأجنبية إمتلاك المستثمرين الأجانب لأسهم البنوك المدرجة في السوق المالي، حيث تؤثر الملكية الأجنبية على أداء البنك وذلك للمراقبة القوية للمديرين وخفض التكاليف وخاصة المتعلقة بالوكالة وتوفير الخبرة في التعامل من خلال الملاك الأجانب، مما يسمح للبنوك بالوصول بسهولة للمواهب الفنية والإدارية المتفوقة والموارد المالية والحصول على مزايا استثمارية متنوعة من الحكومة (Serdaneh, 2018).

## المبحث الثالث: الاستدامة المصرفية

## مفهوم الاستدامة المصرفية

ظهرت العديد من التعريفات لمفهوم الاستدامة من قبل الكتاب والباحثين الاقتصاديين، فضلاً عن المنظمات العالمية والمحلية، مما أضفى على هذا المفهوم تنوعاً في التصورات، فعلى الصعيد العالمي فقدمت لجنة بورتلاند مفهوماً أولاً للاستدامة فعرفتها بأنها "تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تأمين احتياجاتها" (Athamneh, 2022).

وقدم الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) تعريفاً للاستدامة بأنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الدائمة. وأشار Ozili, (2022) الى انها التنمية الحقيقية والتي تتميز بالقدرة على الاستمرارية من خلال استغلال الموارد الطبيعية، يمكن أن تتحقق هذه النوعية من التنمية عن طريق استراتيجية يكون فيها التوازن البيئي مركزاً أساسياً، ويتجسد هذه التوازن من خلال إطار اجتماعي وبيئي واقتصادي متناغم يهدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

وعرفها Mohammadi, (2022) على أنها الإبلاغ عن المعلومات غير المالية والمرتبطة بأداء البنوك، حيث يتجاوز حدوده ليشمل الأصحاب المعنيين من خارج البنك، تلك المعلومات تلعب دوراً حيوياً في تقديم لمحة شاملة عن أداء البنك، حيث تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والبيئة إلى جانب الأداء الاقتصادي العام للبنك.

يرى الباحث أن الاستدامة هي الديمومة المستدامة، التي تمكن من بناء توازن وتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبهذه الطريقة يمكن أن تلبي جميع احتياجات ومتطلبات الأجيال الحالية دون أن تؤثر على حقوق واحتياجات الأجيال القادمة.

## أبعاد الاستدامة المصرفية

ترتبط الاستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وقد تم في هذه الدراسة تناول (البعد الاجتماعي، البعد البيئي) (بني عطا، 2023).

أولاً: **البعد الاجتماعي:** يعرف مصطلح الأداء الاجتماعي بأنه يستخدم لوصف مجموعة من الأنشطة التشغيلية المتنوعة المرتبطة بقياس وتحليل نتائجها وهذه النتائج تعكس اداء البنك في الجانب الاجتماعي، بهدف عرضها أمام مختلف الجهات المستفيدة ويفضل هذه النتائج، تكون هذه الجهات قادرة على اتخاذ القرارات الملائمة استناداً إلى هذا التقييم (أحمد، 2022). ويهدف الجانب الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية بطريقة عادلة، كما يسعى لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز التنوع الثقافي، بالإضافة للمشاركة الفعالة للبنوك في تحقيق أهداف المجتمعات المحيطة بها، ويسعى لتعزيز التقدم الاجتماعي وتعزيز القيم الإنسانية مع التركيز على تعزيز روح التكافل الاجتماعي، وبالتالي فإنه يسهم بشكل فعال في التقليل من مستويات الفقر والبطالة، وتعزيز دعم القطاعات الصحية والتعليمية، وتحفيز أنماط استهلاك مستدامة، وتطوير البنية التحتية في المجتمعات المحيطة (AI- Dhaimesh, 2019).

ثانياً. **البعد البيئي:** شغل تعريف الأداء البيئي اهتمام العديد من الباحثين، حيث رأى البعض أنه يظهر قدرة البنك على تقليل الآثار السلبية المنبثقة عن نشاطه وعملياته، بينما اعتبر آخرون أنه يمثل النتائج التي تتجلى من نشاطاتها وعملياتها التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة، ومن جهة أخرى ينصح بتسليط الضوء على كافة المعلومات التي تبرز الآثار الإيجابية والسلبية للبنك على البيئة فضلاً عن السبل التي اعتمدتها لتعزيز الأثر الإيجابي والحلول المتخذة لمواجهة الآثار السلبية. وبالإضافة إلى ذلك، يتوجب على البنك الإشارة إلى التكاليف والعبء الناتج عن جهود إزالة الأضرار الناجمة عن نشاطاته وعملياته (بشاتوة، 2014).

## الأداء المالي المصرفي

### مفهوم الاداء المالي المصرفي

تناول العديد من الباحثين مفهوم الاداء المالي، ولم يتم الاجماع على تعريف موحد لهذا المفهوم؛ نظراً لاختلاف وجهة نظرهم حول هذا المفهوم، حيث عرّف الاداء بشكل عام بأنه درجة إتمام المهام الوظيفية الموكلة إلى الفرد أو الإدارة، ويعكس مدى كفاءة تنفيذها ومتطلبات الوظيفة، مما يبرز التداخل بين الاداء الإداري والأداء المالي (Puneeta, 2018). وفي الإطار ذاته، عرفه تركي والحمداني (2020) بأنه المؤشر الذي يقيس مدى سلامة الوضع المالي للبنوك خلال فترة زمنية معينة، بما في ذلك المركز المالي، وقدرته على تحقيق تنافسية عالية في السوق.

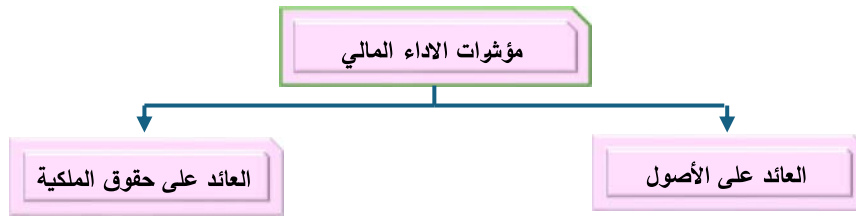
وقد أشار البوعبيدي والرواشدة (2021) إلى أن الاداء المالي يمثل أداة فعّالة لاكتشاف أوجه القصور أو الاختلالات التي قد تعترض مسار العمل، إذ تعمل المؤشرات المالية كمؤشر إنذار مبكر، ينبّه الإدارة إلى وجود أزمات محتملة، مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية واستباقية لتفادي الخطر.

ويبين (Bhatia, 2022) أن الاداء المالي في البنوك هو مستوى الكفاءة في استخدام مواردها المالية والبشرية لتحقيق أهدافها، مثل زيادة الربحية وتعظيم حقوق المساهمين وضمان السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

كما أشار (Titman et al, 2025) إلى أن الاداء المالي من المفاهيم الجوهرية في تقييم كفاءة البنوك، كونه يعكس قدرة البنوك على تحقيق أهدافها المالية واستدامة نشاطها في ظل بيئة تتسم بالتغير والمخاطر. ويرى الباحث إن الاداء المالي يمثل قدرة البنك على التكيف مع المتغيرات السوقية، وكفاءتها في إدارة المخاطر المالية، ومرونتها في إعادة هيكلة الموارد لتعزيز الربحية والاستدامة.

### ابعاد الاداء المالي

وقد اختار الباحث في هذه الدراسة كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمؤشرات لقياس الاداء المالي وذلك بالإعتماد على عدد من الدراسات السابقة مثل (العمراوي، 2023)، (الشمري والدوري، 2023)، (Setiawan & Rosa 2023)، ويبين الشكل أدناه مؤشرات الاداء المالي المستخدمة في الدراسة وفي مايلي شرح مفصل لهذين المؤشرات:



### الشكل رقم (3) مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في الدراسة. من اعداد الباحث

أولاً: **العائد على الأصول**: تعكس هذه النسبة قدرة البنك على استخدام أصوله في توليد الأرباح، لأنه يوضح أهمية العائد على الأصول كمؤشر مالي ضروري لتحديد الأداء التشغيلي للبنك، ويعبر عن ربحية البنك، ومجموع أصوله، وقدرة البنك على جني الأرباح من الأصول المتاحة ويعد مؤشر العائد على الأصول من أهم مؤشرات التحليل في عملية قياس أداء البنك، ويهتم به كل من الإدارة والمالكين والمستثمرين، وتستخدمه البنوك لقياس عناصر الربح (الدخل، التكلفة، الاستثمار) بالإضافة إلى ذلك، تحدد النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون من الشركة الاستثمارية والذي يعتمد بشكل اساسي على الربح الذي يتم الحصول عليه من الأصول (Hock et al, 2020)، يتم قياس النسبة بالمعادلة التالية (Ng Kim-Soon, 2017):

**العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول.**

ثانياً. **نسبة العائد على حقوق الملكية**: تعد نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل الأداء المالي، حيث تعكس قدرة البنك على تحقيق أرباح من الموارد التي وفرها المساهمون. ويُعبّر هذا المؤشر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام حقوق الملكية لتعظيم العوائد، وبالتالي يُعتبر من أهم المعايير التي يعتمد عليها المستثمرون لتقييم الجدوى من الاستثمار في البنك (عبود وعباس، 2023). ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة:

**العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية.**



## الدراسات السابقة ذات الصلة

## أولاً: الدراسات باللغة العربية

تناول العمري (2023) العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية والاداء المالي في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية التي مثلت مجتمع الدراسة وقد بلغت العينة (90) شركة وافقت الشروط المطروحة في الدراسة، استعان الباحث بالتقارير الصادرة عن الشركات للحصول على بيانات الدراسة، وغطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام (2019-2022). وتبين من خلال النتائج وجود علاقة بين آليات الحوكمة ومعدل العائد على الأصول ووجود علاقة كذلك بين الحوكمة ومعدل العائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بضرورة توفير دليل ارشادي مكتوب الحوكمة المؤسسية، وأوصت الدراسة كذلك بضرورة متابعة البورصة السعودية وكذلك الهيئة العامة لسوق المال للمستجدات في مجال الحوكمة الرشيدة وذلك لتعديل قواعد القيد وإعادة القيد وشطب الشركات.

دراسة سويكي والعوادي (2023) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022). اتبعت الدراسة منهج دراسة حالة والمنهج القياسي، تم الحصول على البيانات المستخدمة من التقارير السنوية لبنوك العينة، أما مجتمع الدراسة تكون من البنوك التجاري العاملة في الأردن وعددها (13) بنكاً، أما عينة الدراسة يتكون حجم العينة من (7) بنك، تم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية Panel Data Mode. وبينت نتائج الدراسة أن كل المتغيرات التفسيرية باستثناء حجم مجلس الإدارة والازدواجية تؤثر إيجاباً على العائد على الأصول وعلى العائد وعلى العائد على حقوق الملكية أي أن كل تغير إيجابي في قيمة المتغيرات التفسيرية يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بمقدار التأثير المقدر في النموذج ما يعني أن ارتفاع قيم المتغيرات التفسيرية يؤدي إلى تحقيق البنك إيرادات معتبرة وكذلك زيادة في العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية وعكس ذلك بالنسبة لحجم الإدارة. وأوصت الدراسة إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء التنفيذيين والمستقلين والإدارة التنفيذية.

دراسة محمد والتير (2025) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية بمدينة سرت الليبية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون

مجتمع الدراسة من المحاسبين المراجعين الداخليين داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت، وقد تم أخذ عينة عشوائية من المدراء والمحاسبين والمراجعين، ورؤساء الأقسام المالية بإدارات الحسابات المالية داخل المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت حيث بلغت 31 مفردة، تم جمع البيانات من خلال أداة الدراسة الاستبانة. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS والأساليب الإحصائية الملائمة كاختبار ألفا كرونباخ والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والانحدار البسيط. وبينت نتائج أن للحوكمة المصرفية أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على تحسين الأداء المالي. وأوصت الدراسة زيادة تعميق وعي العاملين في المصارف التجارية بأهمية تطبيق الحوكمة المصرفية خاصة فيما يتعلق بتطوير السياسات المالية ودورها الهام في حماية حقوق أصحاب المصالح.

#### ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة Aguinis et al, (2022) هدفت إلى تبيان العلاقة بين أداء الشركات في مجال ESG الاستدامة (البيئي، الاجتماعي) وأدائها المالي (مُقاساً بالعائد على الأصول ROA) تم استخدام بيانات منشورة واسعة تشمل 3,993 شركة مدرجة في 58 دولة خلال الفترة من 2010 إلى 2020، تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول (ROA)، واستخدمت الدراسة أيضاً مؤشر Tobin's Q كقياس بديل للأداء المالي، تم استخدام تحليل الانحدار البائل لدراسة العلاقة بين الأداء المالي للشركات والأداء في مجالات البيئة، والمجتمع، والحوكمة، مع مراعاة تأثير الحوكمة الوطنية، بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ودالة إحصائية بين الاستدامة ESG والأداء المالي للشركات، مما يؤكد أن الشركات التي تحقق مستويات أعلى من الالتزام بالاستدامة تحقق أداءً مالياً أفضل، وأوصت الدراسة الشركات بتعديل استراتيجيات ESG لتتناسب مع بيئة الحوكمة، حيث أن فعالية هذه الاستراتيجيات تختلف باختلاف جودة الحوكمة في كل دولة.

أجرى Kaur, & Singh, (2023) دراسة هدفت الى فحص تأثير آليات الحوكمة المؤسسية ودرجة الإفصاح حول ESG الأستدامة على أداء البنوك واستقرارها المالي، مع والتعرف على أثر هيكل الملكية على العلاقة بين الحوكمة والاستدامة على أداء البنوك المالي، تمثل مجتمع الدراسة في البنوك الهندية والبالغ عددها (41) بنك مختارة من القطاع العام والخاص، وطبقت الدراسة على الأعوام من 2008-

2020، وبينت نتائج الدراسة وجود أثر دال احصائياً للاستدامة ESG على الاداء المالي وان العلاقة بينهما علاقة ارتباط ايجابية، واوصت الدراسة ضرورة تعزيز معدلات الإفصاح عن ESG كجزء من استراتيجيات تحسين الأداء المالي واستقرار البنوك.

دراسة Yilmaz et al, (2024) هدف الدراسة إلى اختبار دور الحوكمة وهيكل الملكية كعوامل مُعدّلة في العلاقة بين أداء الاستدامة المؤسسية وسياسة توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة، استخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي وتموت المجتمع الذي اجريت عليه الدراسة بالشركات المدرجة ضمن بورصة اسطنبول والبالغ عددها (126) شركة، تم قياس أداء الاستدامة عبر مؤشرات الإستدامة ESG (البيئية، الاجتماعية)، باستخدام نماذج انحدار بانل ديناميكية و Hausman Test، تم التوصل الى نتائج الدراسة التي بينت وجود علاقة موجبة وداله إحصائياً بين اداء الاستدامة وسياسة توزيع الارباح، كما بينت الدراسة ان هيكل الملكية يعزز العلاقة بين الاستدامة وسياسة توزيع الارباح، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات الحوكمة لضمان أن استراتيجيات الاستدامة تتعكس إيجاباً على سياسات توزيع الأرباح.

هدفت دراسة Dogan et al, (2025) إلى اختبار العلاقة بين أداء الاستدامة المؤسسية (ESG) والأداء المالي للبنوك، مع التركيز على دور هيكل الملكية (ملكية خاصة مقابل ملكية حكومية) في تعديل هذه العلاقة، تكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الدول النامية اذ تم اختيار عينة بلغت (117) بنك من 29 دولة، وغطت الدراسة المدة من عام 2015 الى 2022. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي باستخدام (Panel Data) وتم اختبار العلاقة السببية بين ESG والأداء المالي باستخدام نماذج سببية متقدمة تأخذ في الاعتبار عدم التجانس بين البنوك ومرور الزمن. وبينت النتائج وجود أثر دال احصائياً للاستدامة ESG في الأداء المالي، وأوصت الدراسة تعزيز استراتيجيات الاستدامة طويلة الأجل بما يتجاوز الالتزامات الشكلية، كونها تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي.

## مجتمع الدراسة وعينتها

ويتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الاردنية 2015-2023 والبالغ عددها (14) بنك، وذلك وفق البيانات المنشورة في موقع بورصة عمان (<https://www.ase.com.jo>)، كما تم استخدام اسراتيجية المسح الشامل.

## طرق قياس متغيرات الدراسة

يبين الجدول التالي طرق قياس متغيرات الدراسة الأربعة

الجدول رقم (1) قياس متغيرات الدراسة

| المتغيرات                     | طريقة القياس                                                                                                                                         |
|-------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المتغير التابع: الأداء المالي | تم حسابه من خلال قسمة صافي الربح على متوسط الأصول، وكما يلي (Kieso & Weygandt, 2020):<br>العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح / متوسط الأصول         |
| المتغير المستقل: الحوكمة      | تم حسابه من خلال قسمة صافي الربح على الإيرادات، وكما يلي (Kieso & Weygandt, 2020, P88).<br>العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح / حقوق الملكية |
| المتغير المستقل: الحوكمة      | وتم قياس هذا المتغير من خلال افصاحات البنوك في تقاريرها السنوية المنشورة، فإذا كان عدد اعضاء مجلس الادارة بين 5-13 يعطى (1) وغير ذلك يعطى (0).       |
| المتغير المستقل: الحوكمة      | ويمكن قياس هذا المتغير بنسبة الاعضاء المستقلين غير التنفيذيين الى العدد الكلي                                                                        |
| المتغير المستقل: الحوكمة      | حيث تم اعطاء (1) وان لم يكن هناك فصل في المهام يعطى الوزن (0).                                                                                       |
| المتغير المستقل: الحوكمة      | إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها مساهمين أكثر من 5%                                                                                                    |

| طريقة القياس                                                                                                                                                                                | المتغيرات       |                      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|----------------------|
| اجمالي عدد الأسهم                                                                                                                                                                           |                 | المتغير              |
| إجمالي الأسهم التي تمتلكها المؤسسات المحلية                                                                                                                                                 | الملكية         | المعدل:              |
| إجمالي عدد الأسهم.                                                                                                                                                                          | المؤسسية        | هيكل                 |
| إجمالي الأسهم التي يمتلكها الاجانب                                                                                                                                                          | الملكية         | الملكية              |
| إجمالي عدد الأسهم                                                                                                                                                                           | الاجنبية        |                      |
| وتم قياس هذه الأبعاد من خلال فقرات تم صياغتها بالاعتماد على الدراسات السابقة، حيث تم مراجعة التقارير المالية للبنوك عينة الدراسة واعطاء الاوزان (1) للفقرة المطبقة و(0) للفقره غير المطبقة. | البعد البيئي..  | المتغير              |
|                                                                                                                                                                                             | البعد الاجتماعي | المعدل:<br>الاستدامة |

### الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق اهداف الدراسة سيتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews) حيث سيتم إجراء المعالجات الإحصائية الآتية:

- المقاييس الإحصائية الوصفية: مثل القيمة القصوى، والقيمة الدنيا، والمتوسط، والانحراف المعياري.
- معامل الارتباط: احتساب معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات الرئيسية في الدراسة، هذا التحليل يكشف عن قوة واتجاه العلاقات الخطية بين هذه المتغيرات.
- اختبار (Hausman): لتحديد ما إذا كان النموذج الثابت أو العشوائي هو الأنسب لتحليل البيانات.
- تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data): هو أسلوب إحصائي متقدم يجمع بين البيانات الزمنية والبيانات المقطعية، ويستخدم هذا النوع من التحليل لاستكشاف العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن وفي مواقع متعددة.

## المبحث الثاني: الاحصاء الوصفي

## الحوكمة المصرفية

## 1- حجم مجلس الإدارة

جدول رقم (4.3) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لحجم مجلس الإدارة

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | اعلى مشاهده | ادنى مشاهده | السنة |
|---------|-------------------|---------------|-------------|-------------|-------|
| 6       | .110              | .736          | 1.00        | .56         | 2015  |
| 2       | .066              | .754          | .88         | .69         | 2016  |
| 3       | .066              | .745          | .88         | .69         | 2017  |
| 3       | .066              | .745          | .88         | .69         | 2018  |
| 4       | .059              | .741          | .81         | .69         | 2019  |
| 6       | .081              | .736          | .94         | .63         | 2020  |
| 1       | .100              | .776          | 1.00        | .69         | 2021  |
| 7       | .147              | .732          | 1.00        | .44         | 2022  |
| 5       | .220              | .638          | .94         | .69         | 2023  |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بحجم مجلس الإدارة قد تراوحت بين (0.732 - 0.776) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2021 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2022، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.754) ويعود لبيانات عام 2016 ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.745) ويعود لكل من بيانات الأعوام 2017، 2018، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.741) ويعود لبيانات عام 2019 ثم جاء خامسا الوسط الحسابي البالغ (0.638) ويعود لبيانات عام 2023، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.736) ويعود لبيانات الأعوام 2020، 2015.

## 2- استقلالية المجلس

جدول رقم (4.4) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستقلالية المجلس

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | اعلى مشاهدة | ادنى مشاهدته | السنة |
|---------|-------------------|---------------|-------------|--------------|-------|
| 9       | .203              | .269          | .69         | .00          | 2015  |
| 7       | .201              | .328          | .69         | .00          | 2016  |
| 8       | .181              | .293          | .64         | .00          | 2017  |
| 6       | .152              | .339          | .64         | .08          | 2018  |
| 5       | .148              | .345          | .64         | .08          | 2019  |
| 2       | .108              | .386          | .64         | .20          | 2020  |
| 4       | .089              | .377          | .50         | .20          | 2021  |
| 1       | .153              | .419          | .86         | .27          | 2022  |
| 3       | .252              | .378          | 1.00        | .00          | 2023  |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة باستقلالية مجلس الإدارة قد تراوحت بين (0.203 - 0.419) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2022 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2015، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.386) ويعود لبيانات عام 2020 ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.378) ويعود لبيانات عام 2023، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.377) ويعود لبيانات عام 2021 ثم جاء خامساً الوسط الحسابي البالغ (0.345) ويعود لبيانات عام 2019، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.339) ويعود لبيانات عام 2018 وفي المركز السابع جاء الوسط الحسابي البالغ (0.328) ويعود لبيانات عام 2016، ثم في المركز الثامن وقبل الأخير الوسط الحسابي البالغ (0.293) ويعود لبيانات عام 2017.

## 3- ازدواجية مهام المدير التنفيذي

جدول رقم (4.5) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لازدواجية مهام المدير التنفيذي

| السنة | ادنى مشاهدته | اعلى مشاهدة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|-------|--------------|-------------|---------------|-------------------|
| 2015  | .00          | 1.00        | .0714         | .2672             |
| 2016  | .00          | 1.00        | .0714         | .2672             |
| 2017  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |
| 2018  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |
| 2019  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |
| 2020  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |
| 2021  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |
| 2022  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |
| 2023  | .00          | .00         | .0000         | .0000             |

يتبين من الجدول أعلاه مراعاة البنوك الأردنية لعدم ازدواجية مهام المدير التنفيذي وذلك حرصاً منها على الفصل بين المهام حيث يتضح ان وجود الازدواجية في المهام لم يظهر الا في الأعوام 2015، 2016، وبنسب منخفضة حيث اتضح ان الوسط الحسابي قد بلغ (0.0714) ويمثل حالة واحدة لكافة المشاهدات البالغة (126) مشاهدة.

## المتغير التابع: الأداء المالي

## 1- العائد على الأصول

جدول رقم (4.6) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للعائد على الأصول

| السنة | ادنى مشاهدته | اعلى مشاهدته | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|-------|--------------|--------------|---------------|-------------------|---------|
| 2015  | 1.00         | .02          | .012          | .0048             | 1       |
| 2016  | 1.00         | .02          | .011          | .0044             | 2       |
| 2017  | 1.00         | .02          | .010          | .0042             | 3       |
| 2018  | 1.00         | .03          | .012          | .0070             | 1       |



|   |       |      |     |      |             |
|---|-------|------|-----|------|-------------|
| 4 | .0042 | .009 | .02 | 1.00 | <b>2019</b> |
| 6 | .0038 | .005 | .01 | 1.00 | <b>2020</b> |
| 5 | .0039 | .008 | .01 | 1.00 | <b>2021</b> |
| 4 | .0036 | .009 | .02 | 1.00 | <b>2022</b> |
| 3 | .0042 | .010 | .02 | 1.00 | <b>2023</b> |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بالعائد على الاصول قد تراوحت بين (0.005 - 0.012) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عامي 2015، 2018، اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2020، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.011) ويعود لبيانات عام 2016 ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.010) ويعود لبيانات عام 2017 وبيانات عام 2023، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.009) ويعود لبيانات عامي 2019، 2022 ثم جاء خامسا الوسط الحسابي البالغ (0.008) ويعود لبيانات عام 2021، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.005) ويعود لبيانات عام 2020.

## 2- العائد على حقوق الملكية

جدول رقم (4.7) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للعائد على حقوق الملكية

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | اعلى مشاهدة | ادنى مشاهدة | السنة |
|---------|-------------------|---------------|-------------|-------------|-------|
| 2       | .040              | .091          | .16         | .01         | 2015  |
| 4       | .035              | .083          | .16         | .02         | 2016  |
| 6       | .031              | .076          | .14         | .03         | 2017  |
| 1       | .239              | .142          | .97         | .02         | 2018  |
| 8       | .027              | .074          | .13         | .01         | 2019  |
| 9       | .031              | .046          | .11         | -.01        | 2020  |
| 7       | .035              | .075          | .16         | .02         | 2021  |
| 5       | .029              | .080          | .14         | .04         | 2022  |
| 3       | .030              | .090          | .15         | .03         | 2023  |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات الخاصة بالعائد على حقوق الملكية قد تراوحت بين (0.046-0.142) حيث كان اعلى الأوساط الحسابية لعام 2018 في حين كانت ادنى الأوساط الحسابية لعام 2020، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.091) ويعود لبيانات عام 2015 ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.090) ويعود لبيانات عام 2023، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.083) ويعود لبيانات عام 2016 ثم جاء خامسا الوسط الحسابي البالغ (0.080) ويعود لبيانات عام 2022، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.076) ويعود لبيانات عام 2017، وفي المركز السابع جاء الوسط الحسابي البالغ (0.075) ويعود لبيانات عام 2021 اما المركز قبل الأخير فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.074) ويعود لبيانات عام 2019.

## المتغير المعدل: هيكل الملكية

## 1- تركيز الملكية

جدول رقم (4.8) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتركيز الملكية

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | اعلى مشاهدة | ادنى مشاهدته | السنة |
|---------|-------------------|---------------|-------------|--------------|-------|
| 2       | .135              | .110          | .37         | 11.00        | 2015  |
| 1       | .140              | .119          | .37         | 21.00        | 2016  |
| 5       | .088              | .056          | .23         | 19.00        | 2017  |
| 6       | .081              | .039          | .23         | 18.00        | 2018  |
| 4       | .086              | .066          | .23         | 17.00        | 2019  |
| 7       | .059              | .036          | .14         | 17.00        | 2020  |
| 8       | .054              | .027          | .14         | 18.00        | 2021  |
| 4       | .125              | .066          | .35         | 16.00        | 2022  |
| 3       | .158              | .083          | .52         | 17.00        | 2023  |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بتركيز الملكية قد تراوحت بين (0.119-0.027) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2016 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2021، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.110) ويعود لبيانات عام 2015 ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.083) ويعود لبيانات عام 2023، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.066) ويعود لبيانات الأعوام 2019، 2022، ثم جاء خامسا الوسط الحسابي البالغ (0.056) ويعود لبيانات عام 2017، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.039) ويعود لبيانات عام 2018، وفي المركز السابع جاء الوسط الحسابي البالغ (0.036) ويعود لبيانات عام 2020.

## 2- الملكية المؤسسية

جدول رقم (4.9) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للملكية المؤسسية

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | اعلى مشاهدة | ادنى مشاهدته | السنة |
|---------|-------------------|---------------|-------------|--------------|-------|
| 3       | .252              | .405          | .88         | .17          | 2015  |
| 5       | .253              | .392          | .87         | .17          | 2016  |
| 4       | .199              | .402          | .87         | .26          | 2017  |
| 1       | .232              | .463          | .87         | .26          | 2018  |
| 2       | .275              | .421          | .87         | .10          | 2019  |
| 6       | .305              | .278          | .87         | .00          | 2020  |
| 7       | .277              | .241          | .87         | .00          | 2021  |
| 8       | .259              | .187          | .87         | .00          | 2022  |
| 9       | .259              | .177          | .87         | .00          | 2023  |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بالملكية المؤسسية قد تراوحت بين (0.177 - 0.463) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2018، اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2023، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.421) ويعود لبيانات عام 2019 ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.405) ويعود لبيانات عام 2015، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.402) ويعود لبيانات عام 2017، ثم جاء خامسا الوسط الحسابي البالغ (0.392) ويعود لبيانات عام 2016، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.278) ويعود لبيانات عام 2020، ثم جاء في المركز السابع الوسط الحسابي البالغ (0.241) ويعود لبيانات عام 2021، اما المركز قبل الأخير فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.187) ويعود لبيانات عام 2022.

## 3- الملكية الأجنبية

جدول رقم (4.10) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للملكية الأجنبية

| السنة | ادنى مشاهدته | اعلى مشاهدته | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|-------|--------------|--------------|---------------|-------------------|---------|
| 2015  | 21.00        | .36          | .094          | .118              | 2       |
| 2016  | 24.00        | .24          | .073          | .084              | 5       |
| 2017  | 19.00        | .26          | .095          | .098              | 1       |
| 2018  | 18.00        | .26          | .078          | .108              | 4       |
| 2019  | 22.00        | .27          | .065          | .096              | 6       |
| 2020  | 42.00        | .27          | .042          | .080              | 8       |
| 2021  | 43.00        | .36          | .057          | .108              | 7       |
| 2022  | 41.00        | .42          | .078          | .132              | 4       |
| 2023  | 42.00        | .42          | .089          | .148              | 3       |

يتبين من الجدول أعلاه ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بالملكية الاجنبية قد تراوحت بين (0.042 - 0.095) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2017، اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2020، وفي المركز الثاني جاء الوسط الحسابي البالغ (0.094) ويعود لبيانات عام 2015، ثم تلاه في المركز الثالث الوسط الحسابي البالغ (0.089) ويعود لبيانات عام 2023، اما المركز الرابع فقد كان للوسط الحسابي البالغ (0.078) ويعود لبيانات عام 2022، وبيانات عام 2018، ثم جاء خامسا الوسط الحسابي البالغ (0.073) ويعود لبيانات عام 2016، وفي المركز السادس جاء الوسط الحسابي البالغ (0.065) ويعود لبيانات عام 2019، ثم جاء في المركز السابع الوسط الحسابي البالغ (0.057) ويعود لبيانات عام 2021.

## المتغير المعدل الثاني: الاستدامة

وتم قياسها من خلال البعد الاجتماعي والبعد البيئي وقد ظهرت نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للفقرات الخاصة بهذه الابعاد على النحو الاتي:

## 1. البعد الاجتماعي

جدول رقم (4.11) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الاجتماعي

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الفقرة                                                | الرقم |
|---------|-------------------|---------------|-------------------------------------------------------|-------|
| 2       | .38877            | .816          | الاهتمام بحقوق الانسان والعلاقات المجتمعية            | 1     |
| 7       | .49259            | .595          | تصنيف العاملين حسب النوع الاجتماعي والاهتمام باعمارهم | 2     |
| 6       | .48776            | .617          | الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية                      | 3     |
| 3       | .41618            | .779          | تاهيل العاملين وتدريبهم                               | 4     |
| 5       | .48949            | .610          | تكافؤ الفرص بين العاملين                              | 5     |
| 4       | 3215.             | 721.          | امن البيانات وخصوصية العملاء                          | 6     |
| 1       | .35547            | .852          | التسويق والاعلان العادل                               | 7     |
|         |                   | <b>0.712</b>  | المجموع                                               |       |

تكشف الاوساط الحسابية عن تباين في مستوى الاهتمام بالبعد الاجتماعي، فقد احتلت فقرة التسويق والإعلان العادل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (0.852)، كما جاء الاهتمام بحقوق الإنسان والعلاقات المجتمعية في المرتبة الثانية، الأمر الذي يدل على أن البنوك الأردنية تحرص على إبراز دورها في المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي. من جهة أخرى، أظهرت النتائج تدني الاهتمام بقضايا التنوع وتصنيف العاملين حسب النوع الاجتماعي والأعمار، إذ حصلت على أدنى متوسط (0.595)، مما يعكس ضعف الإفصاح المتعلق بالعدالة الوظيفية والتنوع في بيئة العمل. كما لوحظ أن الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية وتكافؤ الفرص جاء بمستويات متوسطة.

## 2. البعد البيئي

جدول رقم (4.12) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد البيئي

| الترتيب | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الفقرة                                                   | الرقم |
|---------|-------------------|---------------|----------------------------------------------------------|-------|
| 1       | .43027            | .757          | يهتم البنك باستخدام مصادر الطاقة المتجددة                | 1     |
| 4       | .50163            | .514          | يتابع البنك التطورات التي تحدث في مجال تلوث البيئة       | 2     |
| 5       | .49836            | .441          | يبتعد البنك عن استخدام ملوثات البيئة                     | 3     |
| 2       | .49524            | .580          | يستخدم البنك موانع التلوث في المواقع التي تحتاج ذلك      | 4     |
| 3       | .49918            | .551          | يدعم البنك المشاريع الزراعية والإنتاجية ذات الأمد الطويل | 5     |
| 7       | .48395            | .367          | يمتثل البنك لقوانين البيئة بشكل كبير                     | 6     |
| 6       | .49397            | .411          | يدعم البنك مشاريع معالجة المياه والصرف الصحي والنفايات   | 7     |
|         |                   | 0.517         | المجموع                                                  |       |

تبين من الجدول اعلاه ان أعلى الاوساط الحسابية يعود للفقرة التي نصت على استخدام مصادر الطاقة المتجددة بمتوسط (0.757)، وفي المرتبة الثانية جاءت فقرة استخدام موانع التلوث في المواقع التي تحتاج ذلك، بمتوسط (0.580)، تليها دعم المشاريع الزراعية والإنتاجية ذات الأمد الطويل بمتوسط (0.551)، ما يشير الى تركيز البنوك بدرجة معينة على تمويل أو دعم مشاريع إنتاجية مرتبطة بالبيئة. بينما أظهرت متوسطات الفقرات المتعلقة بمتابعة التطورات في مجال التلوث البيئي (0.514) والابتعاد عن استخدام الملوثات (0.441) اهتماماً ضعيفاً نسبياً، الأمر الذي يشير إلى أن هذه القضايا لم تأخذ بعدُ موقعاً في الإفصاح المالي للبنوك، أما الفقرات الأقل اهتماماً فتمثلت في دعم مشاريع معالجة المياه والصرف الصحي والنفايات بمتوسط (0.411) والامتثال لقوانين البيئة بمتوسط (0.367).

### المبحث الأول: اختبارات ملائمة نموذج الدراسة

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية تم استخدام اختبار جذر الوحدة، وللارتباط الخطي المتعدد تم استخدام معامل تضخم التباين اما الارتباط الذاتي فقد تم استخدام Durbin Watson، وللتعرف على العلاقات بين المتغيرات تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وكما يلي:

#### استقرارية السلاسل الزمنية Stationary

للتأكد من ثبات الأوساط الحسابية والتباينات لبيانات السلاسل الزمنية تم اجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) حيث تعتبر البيانات مستقرة اذا كانت قيمة sig دالة احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، ويوفر الاختبار إمكانية الانتقال من الاختبار عند السكون الى مراحل الاختلافات الأولى والثاني للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية وقد ظهرت النتائج كما يلي:



## جدول رقم (5.1) نتيجة اختبار جذر الوحدة

| الرقم | البعد                   | t      | Sig   | النتيجة                 |
|-------|-------------------------|--------|-------|-------------------------|
| 1     | حجم مجلس الإدارة        | -2.766 | 0002  | ساكن عند المستوى        |
| 2     | استقلالية المجلس        | -3.770 | 0.000 | ساكن عند المستوى        |
| 3     | ازدواجية مهام المدير    | 6.022- | 0.000 | ساكن عند المستوى        |
| 4     | العائد على الأصول       | -3.871 | 0.000 | ساكن عند الاختلاف الاول |
| 5     | العائد على حقوق الملكية | -7.892 | 0.000 | ساكن عند الاختلاف الاول |
| 6     | تركز الملكية            | -4.528 | 0.000 | ساكن الاختلاف الاول     |
| 7     | الملكية المؤسسية        | -9.508 | 0.000 | ساكن عند المستوى        |
| 8     | الملكية الأجنبية        | -7.840 | 0.000 | ساكن عند المستوى        |

يتبين من الجدول أعلاه ان نتيجة اختبار جذر الوحدة قد اظهر استقرار السلاسل الزمنية عبر السنوات 2015- 2023 لكافة المتغيرات حيث يظهر ان العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وتركز الملكية قد كان ساكنًا عند الاختلاف الأول، اما بقية المتغيرات فقد كانت ساكنة عند المستوى.

## الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

ان وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل تؤدي الى تشويه نتائج الدراسة ولتجاوز هذه المشكلة فقد تم استخراج معامل تضخم التباين (Variance Inflation Analysis: VIF) وتكون الابعاد خالية من مشكلة الارتباط المتعدد اذا كانت قيمته اقل من العدد الصحيح (5)، ونسبة التباين المسموح به اكبر من (0.20).

## جدول رقم (5.2) نتيجة اختبار الخطي المتعدد

| الرقم | البعد                | VIF   | Tolerance |
|-------|----------------------|-------|-----------|
| 1     | حجم مجلس الإدارة     | 1.344 | 0.744     |
| 2     | استقلالية المجلس     | 1.262 | 0.793     |
| 3     | ازدواجية مهام المدير | 1.035 | 0.966     |

يتبين من الجدول أعلاه ان كافة قيم VIF قد جاءت اقل من العدد الصحيح 5 وان نسب التباين المسموح به اكبر من (0.20)، مما يعني ان ابعاد المتغير المستقل الحوكمة المؤسسية خالية من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ولا يوجد حاجة لاعادة النظر في أي منها.

#### الارتباط الذاتي Autocorrelation

تم اجراء اختبار (Durbin Watson: D-W) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة.

جدول رقم (5.3) نتيجة اختبار الارتباط الذاتي

| القرار     | D-W   | الفرضية |
|------------|-------|---------|
| Acceptance | 2.080 | H01     |
| Acceptance | 1.857 | H01.1   |
| Acceptance | 2.122 | H01.2   |
| Acceptance | 1.908 | H02     |
| Acceptance | 1.935 | H02.1   |
| Acceptance | 2.215 | H02.2   |
| Acceptance | 1.933 | H03     |

يتبين من الجدول أعلاه ان كافة قيم (D-W) تقترب من العدد الصحيح (2) مما يشير الى قدرة نموذج الدراسة على التنبؤ بنتائج الدراسة نظرا لخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي.

#### المبحث الثاني: اختبار الفرضية

##### 5.2.1 نتيجة اختبار النموذج الاول

H01: لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر الحوكمة بأبعادها (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليدي).

جدول رقم (5.14) الاحصاء الوصفي للمجموعات

| النوع         | نوع البنك | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---------------|-----------|---------------|-------------------|
| الحوكمة       | تقليدي    | .3670         | .0824             |
|               | اسلامي    | .4750         | .0919             |
| هيكل الملكية  | تقليدي    | .2080         | .1466             |
|               | اسلامي    | .1520         | .0270             |
| الاستدامة     | تقليدي    | .5700         | .1003             |
|               | اسلامي    | .4840         | .0832             |
| الاداء المالي | تقليدي    | .0460         | .0468             |
|               | اسلامي    | .0530         | .0213             |

يتبين من الجدول اعلاه هناك فروق في الاوساط الحسابية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية لكافة متغيرات الدراسة حيث يتبين في مجال الحوكمة ان الوسط الحسابي في البنوك التجارية قد بلغ (0.367) بينما بلغ في البنوك الاسلامية (0.475) وقد تعود الزيادة للالتزام البنوك الاسلامية بمتطلبات الشريعة الاسلامية ووجود لجان مختصة للتأكد من الالتزام بالتطبيق بالاضافة الى التزاماتها بمتطلبات البنك المركزي، كما يتبين الوسط الحسابي لهيكل الملكية في البنوك التقليدية قد بلغ (0.208)، بالمقابل بلغ الوسط الحسابي لهيكل الملكية في البنوك الاسلامية (0.152)، وفي مجال الاستدامة بلغ الوسط الحسابي للبنوك الاسلامية (0.484) بمقابل (0.570) للبنوك التقليدية، اما في مجال الاداء المالي فقد بلغ الوسط الحسابي للبنوك التجارية (0.046) كما بلغ الوسط الحسابي للبنوك الاسلامية (0.053).

جدول رقم (5.15) اختبار العينات المستقلة Independent Sample Test

| T. Test |        | Levene's Test for Equality of Variances |       |                             |               |
|---------|--------|-----------------------------------------|-------|-----------------------------|---------------|
| Sig     | t      | Sig                                     | F     |                             |               |
| .000    | -5.051 | .290                                    | 1.128 | Equal variances assumed     | الحوكمة       |
| .000    | -4.673 |                                         |       | Equal variances not assumed |               |
| .171    | 1.381  | .200                                    | 1.674 | Equal variances assumed     | هيكل الملكية  |
| .004    | 2.935  |                                         |       | Equal variances not assumed |               |
| .001    | 3.468  | .293                                    | 1.117 | Equal variances assumed     | الاستدامة     |
| .001    | 3.961  |                                         |       | Equal variances not assumed |               |
| .550    | -.600  | .997                                    | .000  | Equal variances assumed     | الاداء المالي |
| .323    | -.999  |                                         |       | Equal variances not assumed |               |

يتبين من الجدول اعلاه الخاص بنتائج المقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية لكافة ابعاد الدراسة المتمثلة بالحوكمة والاداء المالي وهيكل الملكية والاستدامة، ان التباينات متساوية بين المجموعات حيث بلغت قيمة الدلالة الاحصائية لاختبار Levene اكبر من (0.05)، وبالتالي يتم اعتماد الصف المقابل للتباينات المتساوية وتجاهل البيانات المدرجة في الصف المقابل للتباينات غير المتساوية، وبالتالي يتبين ان مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين الحوكمة في البنوك التجارية والاسلامية قد بلغ (0.000) مما يعني وجود فرق دال احصائية بين الحوكمة في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، كما يتبين ان قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين هيكل الملكية في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية قد بلغت (0.171) مما يعني عدم وجود فروق داله احصائيا بينهما، اما فيما يتعلق بالاستدامة فقد تبين وجود فروق دالة احصائيا بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (0.001)، اما مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين الاداء المالي في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية فقد بلغ (0.550) مما يعني عدم وجود فروق داله احصائيا بينهما.

جدول رقم (5.16) اختبار النموذج الرابع (One way ANOVA)

|                | Sum of Squares | df  | Mean square | F     | Sig          |
|----------------|----------------|-----|-------------|-------|--------------|
| Between groups | 0.001          | 1   | 0.001       | 0.360 | <b>0.550</b> |
| Within groups  | 0.242          | 124 | 0.002       |       |              |
| Total          | 0.243          | 125 |             |       |              |

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة f قد بلغت (0.360) وان مستوى الدلالة الإحصائية (0.550) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

لأثر الحوكمة بأبعادها مجتمعة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليدي).

## النتائج والتوصيات

## أولاً: نتائج الإحصاء الوصفي

بينت نتائج الإحصاء الوصفي للسنوات المتعلقة بحجم مجلس الادارة ان الأوساط الحسابية قد تراوحت بين (0.776- 0.732) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2021 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2022. تعزى هذه النتيجة إلى توجهات البنوك الاردنية في إعادة هيكلة مجالس إداراتها، لتحسين الكفاءة والامتثال لمتطلبات الحوكمة.

أشارت نتائج الإحصاء الوصفي ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة باستقلالية مجلس الإدارة قد تراوحت بين (0.419- 0.203) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2022 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2015، يعكس هذا الارتفاع تنامي الوعي بأهمية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كأحد الركائز الأساسية للحوكمة الجيدة.

توصلت نتائج الإحصاء الوصفي الى مراعاة البنوك الأردنية لعدم ازدواجية مهام المدير التنفيذي وذلك حرصاً منها على الفصل بين المهام حيث يتضح ان وجود الازدواجية في المهام لم يظهر الا في الأعوام 2015، 2016.

بينت نتائج الإحصاء الوصفي ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بالعائد على الاصول قد تراوحت بين (0.012- 0.005) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عامي 2015، 2018 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2020. يمكن تفسير هذا الانخفاض في عام 2020 بتأثير جائحة كورونا، التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي والعالمي، مما انعكس سلباً على ربحية البنوك وأداء أصولها. فقد واجهت البنوك خلال ذلك العام تحديات كبيرة، مثل ارتفاع مخصصات الخسائر الائتمانية، وتباطؤ الطلب على الائتمان، وازدياد حالات التعثر، مما قلل من كفاءتها في تحقيق عوائد على أصولها.

بينت نتائج الإحصاء الوصفي ان الأوساط الحسابية للبيانات الخاصة بالعائد على حقوق الملكية قد تراوحت بين (0.142- 0.046) حيث كان اعلى الأوساط الحسابية لعام 2018 في حين كانت ادنى الأوساط

الحسابية لعام 2020، تشير هذه النتيجة الى أهمية البيئة الاقتصادية والاستقرار المالي في التأثير على أداء البنوك، كما تشير إلى ضرورة أن تعتمد البنوك سياسات مرنة وإدارة مخاطر فعالة لتعزيز العائد على حقوق المساهمين في ظل التحديات الاقتصادية.

بينت نتائج الإحصاء الوصفي ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بتركز الملكية قد تراوحت بين (0.027 - 0.119) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2016 اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2021. يعزى ارتفاع تركيز الملكية في عام 2016 لسيطرة بعض كبار المساهمين على نسب كبيرة من أسهم بعض البنوك، وهو أمر قد يكون مرتبطاً باستراتيجيات توسعية، أو رغبة في تعزيز السيطرة الإدارية، أو حتى جذب مستثمرين رئيسيين. كما تشير النتيجة الى انخفاض تركيز الملكية في عام 2021 قد يُعزى إلى تغيرات تنظيمية وتشريعية تشجع على تنويع قاعدة المساهمين، أو إلى قيام البنوك بزيادة رؤوس أموالها عبر طروحات عامة أو اكتتابات جديدة، مما يؤدي إلى توزيع الملكية بشكل أوسع بين عدد أكبر من المستثمرين.

بينت نتائج الإحصاء الوصفي ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بالملكية المؤسسية قد تراوحت بين (0.177 - 0.463) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2018، اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2023، تشير هذه النتيجة إلى اهتمام أكبر من قبل المؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين والبنوك، بالمساهمة في القطاع المصرفي نتيجة لتحسن الأداء المالي أو الاستقرار الاقتصادي النسبي في ذلك العام.

بينت نتائج الإحصاء الوصفي ان الأوساط الحسابية للبيانات المتعلقة بالملكية الأجنبية قد تراوحت بين (0.042 - 0.095) وان اعلى الأوساط الحسابية يعود لبيانات عام 2017، اما ادنى الأوساط الحسابية فيعود لبيانات عام 2020. يشير التغير في مستويات الملكية الأجنبية الى أن للمستثمرين الأجانب دوراً في تعزيز الحوكمة المؤسسية ونقل الخبرات الفنية والإدارية، كما أن وجودهم غالباً ما يعكس ثقة في الاقتصاد المحلي. وبالتالي، فإن انخفاض هذه النسبة قد يثير تساؤلات حول مدى جاذبية البيئة الاستثمارية أو استقرار القطاع المصرفي في بعض السنوات.

بينت نتائج الاحصاء الوصفي ان الاوساط الحسابية للبيانات العائدة للبعد الاجتماعي المشتق من الاستدامة قد ترواحت بين (595-852). وان اعلى الاوساط الحسابية يعود للفقرة التي أشارت للتسويق والاعلان العادل، وهو ما يشير تركيز البنوك الأردنية على حماية حقوق العملاء وبناء ثقة المجتمع المالي بها، خصوصاً في ظل بيئة مصرفية تتسم بالمنافسة العالية والحاجة إلى تعزيز سمعة البنك للحفاظ على حصته السوقية. فيما يعود أدنى الأوساط الحسابية للفقرة التي أشارت الى تصنيف العاملين حسب النوع الاجتماعي والاهتمام باعمارهم، وتشير هذه النتيجة إلى أن البنوك تعتبر هذه الجوانب من ضمن السياسات الداخلية غير الجوهرية بالنسبة للتقارير المالية المنشورة.

يرى الباحث إن جدوى هذه النتائج تكمن في أنها تُظهر المجالات التي تعطيها البنوك الأردنية أولوية في الإفصاح الاجتماعي، مقابل الجوانب التي ما تزال بحاجة إلى تطوير.

تبين نتائج الاحصاء الوصفي أن اهتمام البنوك الأردنية بالبعد البيئي لا يزال متواضعاً بشكل عام، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لل فقرات بمستويات متوسطة إلى منخفضة، وترواحت بين (367-757). وأن أعلى الأوساط الحسابية يعود للفقرة التي نصت على يهتم البنك باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يشير إلى إدراك البنوك لأهمية تبني ممارسات صديقة للبيئة تتناسب مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة، خصوصاً في ظل الضغوط الدولية على البنوك للالتزام بمبادئ التمويل الأخضر وتقليل الانبعاثات الكربونية. فيما يعود ادنى الاوساط الحسابية للفقرة التي نصت على يمثل البنك لقوانين البيئة بشكل كبير.

ويرى الباحث أن النتائج المتعلقة بالاستدامة بشقيها الاجتماعي والبيئي يوضح الثغرات البيئية التي ينبغي على البنوك العمل على معالجتها، كما يقدم دليلاً لصانعي القرار والجهات الرقابية لإعادة توجيه سياسات الإفصاح نحو التوازن بين القضايا الاستراتيجية (كالطاقة المتجددة) والقضايا التشغيلية (كالاتثال والتقليل من التلوث).



بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) لأثر الحوكمة بأبعادها مجتمعة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء المجلس، ازدواجية مهام المدير التنفيذي) على الأداء المالي تعزى لنوع البنك (اسلامي، تقليدي).

بينت نتائج الدراسة ان مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين الحوكمة في البنوك التجارية والاسلامية قد بلغ (0.000) مما يعني وجود فرق دال احصائية بين الحوكمة في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية، كما يتبين ان قيمة مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين هيكل الملكية في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية قد بلغت (0.171) مما يعني عدم وجود فروق داله احصائيا بينهما، اما فيما يتعلق بالاستدامة فقد تبين وجود فروق دالة احصائيا بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة الاحصائية (0.001)، اما مستوى الدلالة الاحصائية للفروق بين الاداء المالي في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية فقد بلغ (0.550) مما يعني عدم وجود فروق داله احصائيا بينهما.

ويرى الباحث ان البنوك التقليدية والإسلامية تخضع لنفس التشريعات القانونية ولرقابة البنك المركزي وبالتالي فان المتطلبات من قبل الجهات التنظيمية والقانونية واحدة لكافة البنوك، وخاصة في مجال الحوكمة وهيكل راس المال.

## ثالثاً: التوصيات

بناء على نتائج الدراسة تم تقديم التوصيات التالية:

1. متابعة التغيرات في تكوين الملكية وتوفير بيانات أكثر تفصيلاً حول التركيز والملكية المؤسسية والأجنبية.
  2. يوصي الباحث السلطات الرقابية (البنك المركزي) بإعادة تقييم الأطر التنظيمية للحوكمة للتأكد من فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة وتوفير التوازن في اتخاذ القرارات.
  3. تحسين درجة الشفافية والإفصاح حول هياكل الملكية وتفاصيل تطبيق الحوكمة، بما يساعد على اتخاذ القرارات على أسس معلوماتية أكثر دقة.
  4. ، ضرورة متابعة التغيرات في هياكل الملكية واتخاذ الترتيبات اللازمة للتأكد من تحقيق التوازن في السلطات والحقوق بما يخدم الأداء.
  5. ينبغي أن يعمل صانعو القرار في البنوك الأردنية على ترسيخ وعي إداري ومؤسسي بأهمية الاستدامة وربطها بالأداء طويل الأجل.
  6. على البنوك أن تحسّن من تقاريرها المتعلقة بالاستدامة والحوكمة، من خلال الإفصاح عن المبادرات البيئية والاجتماعية بشكل منتظم ومقارن، مما يساعد المستثمرين وأصحاب المصالح في تقييم أثر هذه الممارسات.
- ضرورة إجراء دراسات لاحقة تشمل متغيرات وسيطة أو معدلة أخرى (مثل الابتكار المالي، التحول الرقمي، أو إدارة المخاطر) لمعرفة ما إذا كانت هذه المتغيرات قد تفسر العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي بوجود الاستدامة.

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو يحيى، جعفر، والذنيبات، علي (2019). أثر هيكل الملكية في أتعاب التدقيق الخارجي: دليل من الأردن. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 15(3)، 403-420.
- الأنصاري، عبد الرسول، والأثروشي، دلير (2019). دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق متغيرات الرقابة- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 9(2).
- البحراوي، إيمان (2021). تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصري. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 12، 183-207.
- البطاينة، هنادي، وعبد، سوزان، وسويدان، ميشيل (2019). أثر هيكل الملكية والحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 15(1)، 95-119.
- بني عطا، أسعد (2023). *الأثر المعدل للدعم الحكومي على العلاقة بين نظام تخطيط موارد التصنيع واستدامة الشركات*. رسالة ماجستير غير منشورة.
- البوعبيدي، محمد، والرواشدة، أسامة (2021). *الإدارة المالية*. (ط.1). السعودية: جامعة القصيم قسم النشر والتوزيع.
- تركي، معتصم والحمداني، رافعة (2020). *المؤشرات الاقتصادية وأثرها في الاداء المالي لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2017*. *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 16 (1)، 499-519.
- الحناوي، محمود (2019). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، 6(1)، 66-114.

- زعر، حمدي، ومسمح، باسل (2020). أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 28(4)، 1-19.
- السماندوني، حمادة (2020). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- سويكي، شهرزاد، العوادي، حمزة (2023). أثر آليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك-دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة (2017-2022). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 16، 34-52.
- الشمري، محمد، والدوري، عمر (2023). تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي 21 على الأداء المالي للمصارف. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 19(2)، 50-68.
- عبد الزهرة، كرار (2016). قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 6(3).
- عبود، نور، وعباس، صبحي (2023). تحليل المخاطرة الائتمانية في الأداء المالي - دراسة على مصرف الخليج التجاري في العراق. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 78(78)، 353-374.
- العمرى، سلطان (2023). دراسة اثر اليات الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات السعودية. *مجلة الأعمال والعلوم البيئية*، 3(1)، 1-27.
- العمراوي، هاني (2023). اثر معياري نسبة السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على مؤشرات الأداء المالي - دراسة طبقت على القطاع المصرفي المصري. *مجلة البحوث الإدارية*، 41(4)، 2-55.
- محمد، هاجر، والتير، أحمد (2025). الحوكمة المصرفية وأثرها على تحسين الأداء المالي (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في مدينة سرت). *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 12(1)، 268-293.

## ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

- Al-Dhaimesh, O. (2019). The Effect of Sustainability Accounting Disclosures on Financial Performance: An Empirical Study on the Jordanian Banking Sector. *Banks and Bank Systems*, 14(2), 1.
- Aguilera, R., Aragon-Correa, J., Marano, V., & Tashman, P. (2021). The Corporate Governance of Environmental Sustainability: A Review and Proposal for more Integrated Research. *Journal of Management*, 47(6), 1468-1497.
- Alahdal, W., Alsamhi, M., & Barakat, M. (2020). The Effect of Ownership Structure on Company Performance: Evidence from Emerging market. *Studies in Economic and Business Relation*, 1(1).
- Aldalayeen, B. (2017). Does Corporate Governance Affect the Financial Performance? Analysis of Findings from Jordanian Banks. *International Journal of Business and Management*, 12(4), 123-129.
- Astuti, K., Fatmawati, H., Mulyasari, W., & Zulfikar, R. (2023). The Effect of Company Ownership Structure on Profit Information with Earnings Opacity as an Intervening Variable. *Journal of Applied Business, Taxation and Economics Research*, 2(5), 582-589.
- Athamneh, A. (2022). **The Effect of Ownership Structure on Sustainability Disclosures in Industrial Firms Listed at ASE.**
- Bhatia, A. (2022). Banking financial performance and profitability analysis. *Journal of Banking & Finance*, 137, 106-122.
- Dogan, B., Eksi, I. H., & Yudaruddin, R. (2025). Is ownership structure effective in the relationship between ESG and bank performance? *Journal of Financial Regulation and Compliance*. Advance online publication.
- Gill, A., & Obradovich, J. (2012). The Impact of Corporate and Financial Leverage on the Value of American firms. *International Research Journal of Finance and Economic*, 91.
- Jamal, K. (2014). The role of board independence in enhancing governance. *Journal of Business Studies*, 13(2), 33-47.
- Kaur, T., & Singh, B. (2023). Do corporate governance mechanisms and ESG disclosures improve bank performance and stability in an emerging economy? *Journal of Applied Accounting Research*, 24(6), 1051-1076.
- La Porta, R., Lopez-De-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (1998). Law and Finance. *Journal of Political Economy*, 106(6), 1113-1155.
- Mohammadi, S., & Saeidi, H. (2022). Corporate Social Responsibility and Financial Accounting Concepts: Evidence from an Emerging Market. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 13(3), 740-764.
- Munir, K. (2017). **Effect of ownership Structure on Financial Performance of Banks.** Master Thesis of Sciences in Management Sciences, Department of Management Sciences Capital. University of Science and Technology Islamabad.

- Ng Kim-Soon (2017), SMES Are Embracing Innovation for Business Performance, **Journal of Innovation Management in Small & Medium Enterprises.**, 17.
- Obago, B., Ogar, G., & Nuipoko, T. (2021). Ownership Structure and firm Performance: The Role of ManaGerial and Institutional Ownership-Evidence from the Uk. **American Journal of Industrial and Business Management**, 11(7), 859-886.
- OECD, (2015). Corporate Governance and Business Integrity, A Stocktaking of Corporate practices, **TRUST and BUSINESS**.
- Ozili, P. (2022). **Sustainability and Sustainable Development research around the World.** Managing Global Transitions.
- Puneeta, G. (2018). Implications of Corporate Governance on financial Performance: on Analytical Review of Governance and Social Reporting Reforms In India. **Asain Journal of Sustainability and Souial Responsibility**, 3(4).
- Qi, B., Wu, Y., & Zhang, H. (2017). Corporate governance and the independence of the board: Evidence from China's listed firms. **Journal of Corporate Finance**, 45, 123–138.
- Serdaneh, J. (2018). Bank loan-loss accounts, income smoothing, capital management, signaling and procyclicality: Evidence from Jordan. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 16(4), 677-693.
- Scherer, A., & Voegtlin, C. (2020). Corporate Governance for Responsible Innovation: Approaches to Corporate Governance and their Implications for Sustainable Development. **Academy of Management Perspectives**, 34(2), 182-208.
- Setiawan, C., & Rosa, T. (2023). The Analysis of the Effect of Return of Investment (ROI) on Stock price and Financial Performance of a Company. **Journal of Accounting, Management, Economics, and Business (Analysis)**, 1(1), 20-29.
- Titman, S., Keown, A., & Martin, J. (2025). **Financial Management: Principles and Applications** (14th ed.). Pearson.
- Tricker, B. (2023). **Corporate governance: Principles, policies, and practices (5th ed.)**. Oxford University Press.
- Yilmaz, M., Aksoy, M., & Khan, A. (2024). Moderating role of corporate governance and ownership structure on the relationship of corporate sustainability performance and dividend policy. **Journal of Sustainable Finance & Investment**, 14(4), 988–1017.